

المؤتمر الدولي السادس عشر للوحدة الإسلامية

وإدانة تطورهم وزيادة اندماجهم وتكاملهم. وتقوم العولمة على إزالة الحواجز والحدود، مما يحتاج إلى مزيد من الاعتماد المتبادل عن طرق التجارة والأيدولوجيا والجدل والمال والقيم والتزاوج والموارد البشرية وما إلى ذلك. لكن على أن لا تشوّه القواعد الرئيسة المقررة للتوازن الاجتماعي والقيم الدينية، كما تتجلى هذه في نظرة الإسلام للعالم. غير أن العامل المشترك فيها يتنقص من دور الحدود الجغرافية والقومية والدولية، التي تفصل من الناحية المادية بين المجتمعات الإنسانية. وقد جرى استخدام المصطلح للتعبير عن تطور سريع في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. ويمكن تعريف العولمة من ناحية اقتصادية بأنها عملية دمج للأسواق الوطنية المنفصلة في سوق عالمية واحدة حيث تتم مركزة الإنتاج والتسويق ونقل السلع، ورؤوس الأموال والخدمات، وبذا يصار إلى استخدامها من جانب قلة من الناس. وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن العولمة الاقتصادية «عملية تصح فيها الأسواق والإنتاج في شتى الأقطار معتمدة بصورة متزايدة على بعضها البعض وذلك بسبب الدينامية أو النشاط التجاري في السلع والخدمات والحركة في رؤوس الأموال والتكنولوجيا». وبناءً على ذلك فإنه بالرغم من وجود مظاهر دينامية إيجابية للعولمة، فإنها لا يتخلو كذلك من آثار سلبية وتعطيلية وتهميشية تقع على الفقراء ([418]) إلى حد بعيد. لكن العولمة من الناحية السياسية، تعني ببساطة استعماراً بطريقة أو بأخرى؛ لأنها ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتطور التاريخي لأوروبا الرأسمالية أي محاولة أوروبا بالاستيلاء على العالم بأسره بهدف وضعه تحت سيطرة نظام سياسي واحد قائم على عقائدية سياسية واحدة إلا وهي الرأسمالية أو (الفاشية القومية). ويمكن